لا رجوع إلى الوراء

ناشطون يشاركون أفكارهم بعد مرور عقدٍ على "الربيع العربي"

روي غوتمان

آذار/مارس 2022

شكلت السنوات العشر الأخيرة خيبةً أمل هائلة لجيل الناشطين السياسيين الذين أشعلوا شرارة "الربيع العربي" في عام 2011. فقد ناشدت الحشود آنذاك بإجراء إصلاحات ديمقراطية، إلا أن هذه المطالب لم تتحقق إلى حد كبير.

ولا تزال هناك آفاق للتطور الديمقراطي في شمال أفريقيا، ولكن في كل من تونس وليبيا، أصبحت بعض شرائح الشعب محبطة للغاية بسبب النكسات السياسية والاقتصادية، لدرجة أنها أصبحت مستعدة للعودة إلى حكم أكثر استبدادية. أما في البلدان الأربعة الأخرى التي شهدت انتفاضات وطنية في عام 2011، فقد وصلت حركة الإصلاح السياسي إلى الحضيض. ففي سوريا، يبدو أن نظام الأسد يتجه نحو المصالحة مع بعض الدول العربية

على الرغم من سجله في خوض الحرب ضد شعبه واضطهاد معارضيه السياسيين. أما الحكومة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي فقد مارست قمعاً شديداً بحق المجتمع المدني، ويواجه المنشقون في دولة البحرين الصغيرة تحدياتٍ شديدة، ويغرق اليمن في حربٍ أهليةٍ معقّدة انبثقت عن الانتفاضة.

وفي حين قد تبدو بعض الحركات الإصلاحية في جميع أنحاء المنطقة في حالةٍ مزرية، إلا أن الناشطين الذين شاركوا في هذه الحركات أعربوا عن إصرارهم على الضغط لتحقيق إصلاحات سياسية ستعزز حق الشعوب في المشاركة في اختيار قادتها، وتعطيها دوراً في عملية الحوكمة، وتحقق لها العدالة الفعلية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى جس نبض حركات الإصلاح الوطني بعد مرور عقدٍ من الزمن على اندلاعها، وإلى سؤال الناشطين فيها عن إمكانية استمرارها. وفي هذا الصدد، شارك ناشطون من البلدان الستة التي شهدت انتفاضات وطنية في مقابلات دامت ساعةً واحدة وأُجريت مع المؤلف عبر تطبيق "زوم" (Zoom). وتحاكي هذه المنهجية مجموعات التركيز المتعددة الجنسيات أكثر منها استطلاعات الرأي العادية. وقد أُجريت هذه الحوارات على افتراض أن عام 2011 شكّل تجربةً تحوّلية، وأن الأفراد الذي ما زالوا ناشطين في هذا المجال سيضفون وجهة نظرٍ فريدة. وطُرحت أربعة أسئلة على المشاركين في المقابلات، وهي: هل سار أي شئ بشكل صحيح في عام 2011؟ وما هي الأخطاء المرتكبة؟ وما هي الدروس المستخلصة؟ وما هي الخطوات المستقبلية في هذا المجال؟

تم اختيار شخصين من كل بلد للمشاركة في المقابلات (وثلاثة أشخاص من اليمن) بناءً على توصيات المتخصصين في كل منطقة [من بين الباحثين] في "معهد واشنطن" والصحفيين في الولايات المتحدة وخارجها. وتجدر الإشارة إلى أن ثمانية من بين الناشطين الثلاثة عشر الذين تم الاتصال بهم، وهم عشرة رجال وثلاث نساء، هم في المنفى الاختياري، وهذا بحد ذاته يكشف الكثير عن حال "الربيع العربي" بعد مرور عشر سنواتٍ على انطلاقه. ويخشى الناشطون الاعتقال والتعذيب والتهديد بالقتل أو القتل في بلدانهم، كما يخشون من الذراع الطويلة لأجهزة المخابرات في بلدانهم وهم في المهجر. ويقيم اثنان من الناشطين المشاركين في المقابلات في منطقتيْ نزاع حالي، وهما ماجد عبد النور في مدينة إدلب الخاضعة لسيطرة الثوار في سوريا، وأسامة الفقيه في مدينة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن. ولا يتسنى اليوم إلا للناشطين الليبيين والتونسيين في ثورات عام 2011 التحدث بحرية من عاصمتَي البلديْن.

وتستعرض هذه الورقة البحثية الآراء التي عبّر عنها الناشطون الذين تمت مقابلتهم، والذين قد لا يتوافق تفسيرهم للأحداث دائماً مع وجهات نظر غيرهم من المحللين. ولا تهدف الورقة إلى إطلاق الأحكام على مجرى الأحداث، بل إلى رسم صورةٍ دقيقة عن آراء الناشطين حول ماضي حركات الاحتجاج المنخرطين فيها ومستقبلها.

وقد خلّفت المشاركة في الثورة، التي لم تكتمل، أثراً على كل من الناشطين الذين أُجريت معهم المقابلات. فجميعهم تأثروا بالانتكاسات التي حصلت، ولكن جميعهم مقتنعون بأن التغيير السياسي أمر لا مفر منه، ولكن لا أحد يعلم متى سيكون ذلك.
محمد سلطان هو مواطن مصري أمريكي قضى اثنين وعشرين شهراً في سجنٍ مصري حيث أضرب عن الطعام لمدة 489 يوماً بعد اعتقاله في آب/أغسطس 2013 لاستخدامه كاميراً هاتفه الخليوي لتوثيق أحد الاعتداءات القاتلة التي مارستها قوى الأمن المصرية في مظاهرة للإسلاميين. ولدى عودته إلى الولايات المتحدة، أسس منظمةً غير حكومية تحمل اسم "مبادرة الحرية" (Freedom Initiative)، التي ساهمت في إخلاء سبيل عددٍ من السجناء السياسيين في مصر والمملكة العربية السعودية. ويرى سلطان أن "الظروف كافة التي أشعلت ثورات «الربيع العربي» لا تزال قائمةً اليوم، وحتى تفاقمت". وفي حديثٍ عن مصر على وجه

التحديد، قال: "لا يمكن وضع شعب يبلغ عدد سكانه 105 ملايين نسمة، وينمو حالياً بمعدلٍ [سنوي] يبلغ 2.3 في المائة، في حبس انفرادي. لا يمكن زج كل هذه الطاقة الشابة في السجون". وأعرب سلطان وغيره من الناشطين عن التزامهم بمواصلة ما بدأوه.
براء شيبان هو ناشط يمني منفي في بريطانيا في الوقت الحالي ويعمل لصالح منظمة "ريبريف" (Reprieve) غير الحكومية. وقال خلال المقابلة: "سنواجه العديد من التحديات في المرحلة القادمة، ولكنني أرى أن الاستسلام سيكون رداً خاطئاً من جانبنا. نحن نخوض صراعاً طويلاً قد يستمر إلى ما بعد وفاتنا، ولذلك من الضروري أن نبقيه حياً. نحن مدينون بذلك للأشخاص الذين خرجوا إلى الشوارع في عام 2011، وفقدوا أرواحهم في سبيل هذه القضية، ولآلاف عديدة من السجناء اليوم الذين لم يتخلوا عما نؤمن به".

الفرضية المستخلصة من المقابلات الثلاثة عشرة التي تطرحها هذه الورقة البحثية هي أن "الربيع العربي" قد غيّر العالم العربي ولا مجال للعودة إلى الوراء، وأن ردة الفعل الرجعية التي تمارسها الأنظمة الاستبدادية المصمِّمة على منع الإصلاح السياسي لن تنهي هذه المسيرة. وصحيحٌ أن الناشطين المؤيدين للديمقراطية لم يرسموا بعد المسار المستقبلي، إلا أن بعضهم قد استخلص دروساً مهمة من الانتكاسات السابقة. وترد فيما يلي فكرتان رئيسيتان طرحهما الناشطون الذين أُجريت معهم المقابلات:

- على حركة الإصلاح التواصل مع الحكومات المتحفظة في الدول المجاورة لكسب فهمها لضرورة الإصلاح الديمقراطي (فكرة طرحها الناشطون من البحرين واليمن).
- على حركة الإصلاح التركيز بشكلٍ أكبر بكثير على الإصلاح الاقتصادي وتوفير حياةٍ أفضل للسكان بشكل عام مقابل تحقيق الديمقراطية الانتخابية بسرعة (فكرة طرحها الناشطون من تونس وليبيا والبحرين).

لم يطلب أي من الناشطين أن تلعب الولايات المتحدة دوراً فاعلاً في السياسة المحلية في بلدانهم، باستثناء التحدث علانية ضد انتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإصلاح الاقتصادي.

وقد يعيش الناشطون ظروفاً قاتمة، لكنهم يقولون إنهم يسيرون في الاتجاه الصحيح. وكما قال الناشط محمد سلطان: "حالما نتمكن من اجتياز هذه العقبة... أعتقد أننا سنرى أننا حققنا الأفضل انطلاقاً من إحدى أسوأ المراحل في تاريخ مصر والمنطقة وأكثرها كآبة من حيث حقوق الإنسان، والحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون".

الانتفاضة وقمعها

بدأ "الربيع العربي" عندما أضرم بائع متجول تونسي النار في نفسه في كانون الأول/ديسمبر 2010، وأيقظ ذلك المشهد المؤثر مظالم مشتعلة كانت خفية لفترةٍ طويلة نتيجة انعدام حرية التعبير في جميع أنحاء المنطقة. وقد امتدّت تلك النيران بسرعةٍ أكبر بفضل وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الإقليمية مثل قناة "الجزيرة". وخرجت الشعوب إلى الشوارع في جميع أنحاء المنطقة ورفعت صوتها مطالِبةً باحترام كرامتها، وحياةٍ أفضل، والتغيير في الحكومة من أعلى مستوياتها، وبوضع حدٍ للفساد والقمع، وإقامة نظامٍ سياسي حديث وديمقراطي.

وفي تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا دعت الحشود إلى الإطاحة بالحكام المستبدين. وفي البحرين، طالبت بالإصلاح السياسي وبتمثيل أكبر للأغلبية الشيعية في المملكة. واحتدمت الأمور بين ليلة وضحاها في جميع أنحاء المنطقة. وبدأت الاحتجاجات على ما يبدو من دون قادة حقيقيين أو خارطة طريق.

وفي محاولةٍ لوصف هذه الظاهرة، تقول الناشطة البحرينية آلاء الشهابي التي تعيش في المنفى في لندن: "ثار الناس بشكلٍ عفوي وغرائزي نوعاً ما وبشروطهم الخاصة، ومارسوا سلطةً لم يكونوا أبداً على علمٍ بامتلاكها من أجل تحقيق رؤيةٍ تحريرية لطالما طمحوا إليها كمواطنين بحرينيين. وكانت المطالب ضبابيةً، وعبّرت عن نوعٍ من الرغبة في تحقيق ما اعتبروه شكلاً من أشكال المساواة ومكافحة الفساد والتوزيع الأكثر إنصافاً للثروات وما إلى ذلك".

وقد دفع الناس ثمناً باهظاً في عام 2011 وما زالوا مستمرين في ذلك. فأعداد السجناء مذهلة، إذ تقدر إحدى المؤسسات البحثية أن إجمالي عدد السجناء السياسيين في الشرق الأوسط بربع مليون سجين، ومعظمهم سُجنوا في إطار ثورات "الربيع العربي". ففي سوريا، تم اعتقال ما يقدر بمليون شخص منذ بدء الثورة، وما زال هناك حوالي 130 ألفَ شخصٍ، وربما 150 ألفاً، قيد الاعتقال. وتعرّض حوالي 85000 سوري "للاختفاء" القسري من قبل النظام منذ عام 2011. وقُتل ما لا يقل عن 13000 سوري أو تعرض للتعذيب حتى الموت في سجن صيدنايا وحده منذ عام 2011. ثم هناك النازحون، فوفقاً لأرقام "الأمم المتحدة"، تم إجبار أكثر من 12 مليون شخص على مغادرة منازلهم، ونزح 6 ملايين منهم داخل البلاد وغادرها 6.7 مليون شخص. ويشكل هذا العدد أكثر من نصف عدد السكان في عام 2011، ويبدو أنه تطهير طائفي متعمّد موجه ضد الأغلبية السنية.

أما في مصر، فالصورة قاتمةٌ بشكل ملحوظ، حيث يقول الناشط محمد سلطان: "إن أبرز الشباب المصريين ورموز "الربيع العربي" يقبعون خلف القضبان، أو يُحظَّر عليهم السفر، أو يُعتقلون في مخافر الشرطة لاثنتي عشرة ساعة قبل إطلاق سراحهم أو يُقتلون. [فالنظام] المصري اليوم هو نظامٌ قمعي أكثر من أي وقتٍ مضى". ويوجد حالياً حوالي 60 ألف معتقل سياسي، وقد قُتل أو جُرح حوالي 5410 مصري في الانتفاضة والقمع اللاحق للاحتجاجات. ووفقاً لسلطان، لقي 870 مصرياً على الأقل حتفهم بسبب الإهمال الطبي أثناء احتجازهم. وقد جمع أرقامه من مصادر خارجية، ويقول إن ذلك قد يُعتبر انتهاكاً للقانون، نظراً لأن أي شخصٍ ينشر إحصاءاتٍ لم تحصل على موافقة الحكومة يواجه عقوبة السجن لمدة خمس سنوات. وقد فرّ نحو 100 ألف مصري إلى خارج البلاد، لكن العدد الحقيقي قد يكون ضعف ذلك، كما يقول سلطان.

وفي البحرين التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليون نسمة، بالإضافةً إلى مئات الآلاف من الوافدين، يفيد الناشطون بتعرُّض نحو مائتيْ شخص للقتل في السنوات الأولى من الانتفاضة - وهو عدد هائل بالنسبة إلى بلدٍ بهذا الحجم. وقد سُجن حوالي 30 إلى 40 ألف شخصٍ في مرحلةٍ ما، واعتُقل نحو 4 آلاف شخصٍ قبل انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشير المُحاضِرة في الاقتصاد البحريني في "جامعة لندن"، آلاء الشهابي، إلى أن هذه الاعتقالات الجماعية "كانت غير مسبوقة في تاريخ البحرين". وتضيف: "لقد شهدَتْ كل عائلة [شيعية] سجن أحد أفرادها أو [لديها فرد] لا يزال في السجن ... لم نتخيّل أبداً الثمن الذي سندفعه لأننا لم نمرّ بهذه التجربة مطلقاً".

وقد تجاوزت هذه الحملة من القمع في البحرين قدرة الثورة الشعبية السلمية على التحمّل. وتقول آلاء الشهابي: "تخيّل الأدوات التي استخدمتها الحكومة في حين أن قوة المحتجين السلميين محدودة جداً. قد يكون من المستحيل تخطي ما حصل".

ويقدّر الناشط اليمني براء شيبان أن عدد السجناء الحاليين في اليمن يتراوح بين 18 ألف و20 ألف سجين، ومعظمهم من الحوثيين المعتقلين بعد اندلاع الحرب الأهلية في عام 2014.

القمع الجماعي والمخاطر ذات الصلة

قد تخفف عمليات الاعتقال التي حصلت على مدى السنوات العشر الماضية الضغط السياسي في اللحظة ذاتها، إلا أن الناشطين أشاروا إلى أنها ستزرع المرارة والعداوة طوال أجيال. وبالمثل، من المؤكد أن المعاملة السيئة للسجناء تؤدي إلى ردود فعل سلبية. ففي مصر على سبيل المثال، يسمح السجّانون لجهاديي تنظيم «الدولة الإسلامية» المعتقلين بالاختلاط بالسجناء من المجتمع المدني. ووفقاً للناشط محمد سلطان، فإن سجناء «الدولة الإسلامية» يملكون الهواتف الخلوية والقدرة على التنقل وحرية الدعوة، وهو الذي شهد على هذه الوقائع خلال فترة اعتقاله. وقد حدث ذلك في سجون بشار الأسد أيضاً، ويبدو أنها تعكس محاولةً متعمّدة لنشر التطرّف التي تنجح أحياناً.

ونقلاً عن سلطان: "إن الوحش الذي قد يخرج من هذه السجون أمر مخيفٌ جداً. فذلك ليس مجرّد انكشاف الناس إلى التطرف". أضف إلى ذلك واقع أن الكثير من الأشخاص قد تم اعتقالهم أو قتلهم لمجرد تواجدهم في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ، أو سُجنوا بعد خضوعهم لمحاكمات صورية جماعية. وأضاف سلطان: "جميع الشرائح الاجتماعية اليوم محرومة من حقوقها". وباختصار، فإن السجناء هم قنبلةٌ موقوتة.

"العالم العربي لن يعود إلى ما كان عليه"

على الرغم من القمع، أو ربما بسببه، يقول الناشطون إنه لا مجال للرجوع إلى الوراء. ويشيرون إلى أنه لا يمكن إلغاء التغييرات التي أحدثتها ثورات عام 2011. ويقول الناشط المصري محمد سلطان: "الوضع اليوم مزرٍ كما كان دائماً. إنه أسوأ بكثير مما كان عليه قبل حقبة «الربيع العربي». إلا أنني أعتقد أنه عندما نخرج من حالة الانحطاط ونبدأ بالنظر إلى الأمام، فسنرى الدروس كافة التي تعلمناها، وجميع الجسور التي بنيناها على مستوى الطيف الإيديولوجي والسياسي بأسره لأن كل من يتعرض للقمع يواجه المصاعب نفسها".

وكان التونسيون أول من نزلوا إلى الشوارع، وحققوا الإنجازات الأكبر من بين الدول العربية الأخرى. إلا أن الكثيرين يخشون خسارة التقدّم المحرز بعد قرار الرئيس قيس سعيد بتعليق عمل مجلس النواب في تموز/يوليو 2021 والدستور بعد شهرين. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال بإمكان التونسيين الاحتفال بالتخلص من أحد الأنظمة الاستبدادية الأكثر قمعاً في العالم، ومن دولةٍ بوليسية قمعت المعارضين السياسيين، واعتقلت عشرات الآلاف من سجناء الرأي، وفقاً للزعيم الطلابي السابق والناشط محمد السعيداني.
ويقول ناشط تونسي آخر في ثورات عام 2011، حسام الحجلاوي، إن تونس تشكل "قصة نجاح نسبية" لا تزال تعطي الأمل بإمكانية إرساء الديمقراطية في الدول العربية. وقال حجلاوي، أحد مؤسسي الموقع التونسي الإخباري الاستقصائي "إنكفاضة": "لدينا مختبر يمكننا فيه عرض ما حصل". فإلى جانب تحقيق التحوّل في تونس التي لا يزال بإمكانها إرساء نظام ديمقراطي راسخ، مارست الثورات الشعبية الضغط على الدول العربية كافة، وقد اتخذ بعضها الخطوات الحذرة الأولى على المسار الإصلاحي. ويضيف: "لذلك لن يعود العالم العربي أبداً إلى ما كان عليه".

أما في سوريا، حيث يواصل نظام الأسد قصف المدنيين في المناطق غير الخاضعة لسيطرته ولا يبذل أي جهد لإقناع النازحين البالغ عددهم اثنيْ عشر مليوناً بالعودة إلى منازلهم، فيعتبر الناشطون إنهم رغم ذلك حققوا إنجازاتٍ ملحوظة. ويقول المتحدث السابق باسم الثوار، ماجد عبد النور، الذي يعمل حالياً كصحفي في إدلب الخاضعة لسيطرة الثوار: "إنّ الإنجاز الأكبر الذي حققناه كسوريين هو كسر جدار الخوف الذي بناه نظام الطغيان والقمع. وبصرف النظر عن نتائج الثورة... وعن الهزائم العسكرية، والتواطؤ الدولي مع النظام لدفن هذه الثورة، وبغض النظر عن المؤامرات التي استهدفت هذه الثورة، حققنا إنجازاً كبيراً. لا يزال طريقنا طويلاً، ولكننا اتخذنا الخطوة الأولى".

وأفادت الناشطة آلاء الشهابي بأن المواطنين البحرينيين، والنساء منهم على وجه الخصوص، يتمتعون بوعيٍ سياسي أكبر بكثير. وقد كانت مشاركة النساء في الانتفاضة "هائلةً"، سواء من حيث التنظيم على الأرض أو قيادة الاحتجاجات.

ويشير النائب مطر مطر من حزب "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" التابع للشيعة والمنتخب بعد فترة وجيزة من اجتياح "الربيع العربي" البحرين، إلى أن حركة الإصلاح اتحدت وراء المطالبة بنظامٍ ملكي دستوري قائم على فصل السلطات، وبرلمانٍ مستقل، وحكومة تمثل الشعب، ونظامٍ قضائي عادل ومستقل. كما أنه سارع في الاعتراف بأنه لم يتم إحراز أي تقدمٍ بشأن هذه المطالب. وقد حُظر حزب "جمعية الوفاق" في وقتٍ لاحق، إلا أن المطالب ما زالت قائمة.

ويرى الكثيرون من المحللين الخارجيين أن اليمن هو حالةٌ ميؤوس منها، حيث يغرق في الحرب الأهلية والحرب بالوكالة بين إيران والسعودية. إلا أن الناشطين اليمنيين المشاركين في المقابلات كانوا من بين الأكثر وضوحاً في التعبير عن أهدافهم، علماً أنهم لم يحددوا مساراً لتحقيق هذه الأهداف، على غرار كثيرين آخرين. ويعمل اليوم الناشط اليمني في ثورات عام 2011، أسامة الفقيه، كمراقب لحقوق الإنسان في مدينة صنعاء الخاضعة لسيطرة الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران. وينطوي عمله على مراقبة جرائم الحرب، وهي مهمة جريئة في خضم الحرب. ويقول الفقيه في هذا الصدد: "نعتقد أن حيادنا قد أمّن لنا بعض الحماية لأن جميع الأطراف المتحاربة تعلم أننا نوثّق جميع انتهاكاتهم. إلا أنني شخصياً لا أضمن سلامتي حتى للساعة القادمة".

ويعمل الفقيه على وجه التحديد كمدير للمناصرة في "منظمة مواطنة لحقوق الإنسان" ("مواطنة") اليمنية المستقلة. ويعمل المحامون والموظفون في المنظمة على الإبلاغ عن جرائم الحرب المرتكبة في مختلف المحافظات، وقد زاد عدد موظفيها من 7 أو 8 موظفين عندما انضم إليها الفقيه في عام 2015 إلى 105 موظفين اليوم. وقد ساهمت "مواطنة" أيضاً في تأمين الإفراج عن أكثر من 600 سجين، من بينهم سجناء سياسيين ومعتقلين تعسفياً و "مختفين". وتشكل هذه المنظمة مثالاً ملفتاً على محاولة ناشطي عام 2011 إرساء سيادة القانون في بلادهم. (رَشحت "لجنة أمريكا لخدمات الأصدقاء" (AFSC) منظمة "مواطنة" لجائزة نوبل للسلام في عام 2021).

ولا يندم الفقيه على مشاركته في "الربيع العربي"، ويقول: "كنت واحداً من العديد من الشباب والشابات الذين يحلمون بمستقبلٍ أفضل لليمن ولأنفسنا. وفي النهاية، إنها لحظة أمل. فمن الأمور الإيجابية التي تحققت كان إعطاء الناس المنصة والمساحة للتحدث والتعبير عن أنفسهم، وبالتالي تعزيز الوعي السياسي لديهم". ويتمثل الإنجاز السياسي غير المحتفى به للثورة اليمنية في "الحوار الوطني" حول المستقبل السياسي للبلاد، وفقاً للفقيه. ويضيف: "من الأمور الإيجابية التي تحققت كان انعقاد مؤتمرٍ للحوار في اليمن عام 2013 شمل الأحزاب السياسية اليمنية كافة التي اجتمعت حول طاولة واحدة وتوافقت على مسودة الدستور الجديد وعددٍ من الأنظمة

القانونية والدستورية". ولكن برز نوعٌ من "الانفصال" عن الواقع على الأرض و"غياب الجدية" في مناقشة القضايا الرئيسية مثل العدالة الانتقالية. وكان أوضح مؤشر على فشل المؤتمر "استيلاء الحوثيين على صنعاء وبدء النزاع المسلح الحالي".

ولدى الناشط اليمني براء شيبان المقيم حالياً في بريطانيا رؤيته الخاصة في هذا الصدد، حيث يقول: "لم تنتهِ القصة بعد، فقد رأينا العديد من الفصول منذ عام 2011. وقد لا يعيش المرء دائماً ليشهد نهاية القصة". ويضيف أنه لا شك في أن "الربيع العربي" أشعل حركةً يقودها جيل الشباب. واعتبر الكثيرون من المحللين أن هذه الحقبة ستتّسم ببروز المنظمات الإرهابية، والتنظيمات المتطرفة، لكننا رأينا جيلاً مختلفاً. رأينا جيلاً يتطلع إلى إرساء الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والمساءلة. وأعتقد أن هذه كانت خطوةً جوهرية للمضي قدماً من أجل مستقبل بلادنا.

ويعود شيبان في الذاكرة ويقول: "عندما نزلنا إلى الشارع في عام 2011، كانت تلك هي المرة الأولى التي افتخرنا فيها بكوننا يمنيين، وأن هناك أمرٌ يجمعنا، وأن مستقبلنا غير معدومٍ على يد الاستبداد والدكتاتورية والطغيان". وهذه هي الحال اليوم أيضاً. ويضيف شيبان: "تمكّن الشباب من تغيير النظام الذي قمع اليمنيين طوال خمسة وثلاثين عاماً، وهو نفسه المسؤول عن تسليم الجيش ومؤسسات الدولة إلى الحوثيين"، في إشارةٍ إلى عدول الرئيس الراحل علي عبدالله صالح عن رأيه ودعمه الجماعة المتمردة.

ولدى براء فكرةٌ واضحة عن المسار الواجب اتخاذه لوضع حدٍ للأزمة اليمنية، إذ يقول: "هذه حربٌ أهلية ومسألةٌ تعني اليمنيين، لذا يجب أن يجتمعوا معاً لإيجاد حلٍ بأنفسهم".

الأخطاء المرتكبة

لا شك في أن الثورة النابعة من الانتفاضة العفوية ليست بالعملية المنظمة. فبعد مرور عشر سنواتٍ على "الربيع العربي"، يعترف الناشطون بالكثير من الأخطاء المرتكبة، لكنهم يقولون أيضاً إنهم استخلصوا دروساً كثيرة منها بالطريقة الصعبة.

كانت تونس أول بلد ثار وحقق أسرع نتيجة مع استقالة الرئيس زين العابدين بن علي بعد أسابيع قليلة من بدء احتجاجات الشوارع. إلا أن المشاكل برزت في مرحلةٍ لاحقة خلال بناء النظام الديمقراطي الدستوري، وشملت سن قانونٍ انتخابي جعل من المستحيل على الأحزاب الكبرى الفوز بأغلبية، ونتج عن ذلك تشكيل تسع حكومات في غضون عشر سنوات. بالإضافة إلى ذلك فشل الرؤساء المتعاقبين في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية. ويقول الناشط محمد أمين السعيداني، وهو مسؤول تونسي أيضاً ولكنه لا يتقاضى أجراً مقابل خدماته: "لدينا دستور مثالي، لكن لا أحد يحترم أحكامه".

أما في مصر وليبيا، فيشير الناشطون إلى أن الجمهور وجماعات المجتمع المدني تسرّعوا في الاحتفاء بالإطاحة بالرئيسين حسني مبارك ومعمر القذافي على التوالي، وكأنّ الهدف من الاحتجاجات كان الإطاحة بهما وليس بناء نظامٍ دستوري جديد. وهذا خطأٌ تقع فيه القوى العظمى أحياناً، على غرار الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. فعزل الزمرة الحاكمة أو القائد لا يعني إنجاز المهمة، بل مجرد بدايتها.

وفي مصر على وجه التحديد، ملأت الحشود ميدان التحرير في القاهرة بدءاً من أواخر كانون الثاني/يناير 2011، وكان الرئيس مبارك قد رحل بحلول منتصف شباط/فبراير. وحينها بدأت الحشود تتفرق على الفور،

واستُبدل الضغط الشعبي لتحقيق التغيير بالمشاحنات السياسية بين جماعات المجتمع المدني ومع أقوى حزب إسلامي، «الإخوان المسلمين». ورأت جماعة «الإخوان» أفضل فرصها لتولي السلطة في انتخابات مبكرة، وأوصلت عضواً من أعضائها إلى سدة الرئاسة، ونظمت استفتاءً في أواخر عام 2012 للموافقة على مسودة دستور جديد صاغه الإسلاميون. ولكن في غياب مساعدة الأطراف الأخرى، فقد صب الأمر في مصلحة "المجلس العسكري الأعلى" ("المجلس الأعلى للقوات المسلحة") في مصر الذي اتبع استراتيجية فرّق تسد التي أضرّت بـ «الإخوان».

ويفتقر «الإخوان المسلمون» اليوم بشكلٍ كبير إلى ثقة الشعب. ويتهم الكاتب المصري المقيم في بريطانيا، بسام بهجت، «الإخوان المسلمين» بأنهم "إقصائيون وغير منفتحين على التحالفات، وشكّل ذلك عاملاً في الأخطاء الكبرى المرتكبة. وحالياً يلعبون دور الضحية".

أما في اليمن، فكانت المشاورات أفضل تنظيماً مما كانت عليه في مصر عندما أطلقت الأطراف السياسية "الحوار الوطني" في ربيع عام 2013. وشارك الحوثيون في احتجاجات "الربيع العربي"، إلا أنهم كانوا من بين الأطراف الأكثر استياءً في الحوار. ويعترف الناشط براء شيبان بأن الناشطين من المجتمع المدني قد أساءوا فهم نوايا الحوثيين. ويقول في هذا الصدد: "هل هم مجرد مجموعةٍ مهمشة..... تحتاج إلى المشاركة فحسب، أم أنهم يسعون إلى إسقاط الحكومة وإنهاء المرحلة الانتقالية ومن ثم الانتقال إلى صيغةٍ أكثر ثيوقراطية للحكومة؟". وأدى قرار الديكتاتور المخلوع علي عبدالله صالح بالتحالف مع الحوثيين إلى تغيير التوازن السياسي والعسكري. ويضيف أن الحوثيين سيطروا على صنعاء في أواخر عام 2014 وبدأوا في احتلال البلدات والمحافظات في خطواتٍ أعادت إشعال فتيل حرب أهلية خامدة.

الدروس المستخلصة

يُلقى اللوم بشكل كبير على الإخفاقات التي شابت "الربيع العربي" على الإسلاميين السنّة، ولا سيما جماعة «الإخوان المسلمين»، وهي منظمة تأسست في السجون المصرية، وعملت بصورةٍ سرية طوال عقود، إلى أن برزت في عام 2011 لتتخذ بعدها دوراً قيادياً في الثورات التي اندلعت في مصر وسوريا وليبيا. ويشير الناشطون إلى أن الدرس البارز الأوّل استُخلص من فشل «الإخوان المسلمين» وعدم كفاءتهم. ويقيناً، إن دور الجماعة تباين بين البلد والآخر، وغاب تماماً في البحرين ذات الأغلبية الشيعية.

ويقول الناشط محمد سلطان أنه إذا أتيحت له الفرصة، "لكنت أفعل كل ما بوسعي للحرص على ألا يكون الإسلاميون السياسيون في طليعة أي واقع سياسي [مستقبلي] في البلاد". ويضيف أن جماعة «الإخوان المسلمين» "ألحقت الضرر بالجميع، إذ افتقرت إلى الكفاءة وحسن الإدارة، واتخذت قراراتٍ غبية خلال تولّيها السلطة، وخَدَعتها القيادة العسكرية المصرية". وتجدر الإشارة إلى أن والد محمد سلطان، العالِم الإسلامي البارز صلاح سلطان، تعرّض للاعتقال في عام 2013 وحُكم عليه في عام 2017 بتهم تتعلق بالاحتجاجات الداعية لخلع الرئيس المنتخَب محمد مرسي. وهو مُحتجز في سجن انفرادي منذ حزيران/يونيو 2020.
وشكل «الإخوان المسلمون» طرفاً بارزاً في كل من السياسة والقتال في سوريا أيضاً. وأفاد الصحفي ماجد عبد النور المقيم حالياً في إدلب الخاضعة لسيطرة الثوار أنه، مثل محمد سلطان، كان سيُبقي «الإخوان» بعيداً عن الثورة إلى الأبد. ويتهم عبد النور الجماعة بتدمير الأجهزة السياسية المعارِضة بصورة فعالة من خلال محاولة السيطرة عليها جميعاً، ومنع بعض أفضل المفكرين من تولي أدوار قيادية، وبشكلٍ عام "استثناء كل من يلتزم بأساليب تفكير مختلفة. أرادوا أن يكونوا الجانب الوحيد الذي يمثل الثورة على المستوى السياسي. أرادوا الهيمنة على جميع الهيئات السياسية"، على حد تعبيره.

أما في الحرب السورية، فيتهم ماجد «حركة أحرار الشام» التابعة لـ «الإخوان المسلمين» بأنها "حاضنة [مفرّخة]" الجماعات الإسلامية المسلحة. ويقول إن «أحرار الشام» دعمت الإسلاميين في محاربة الجماعات المعارضة المعتدلة "التي كانت تعارضها إيديولوجياً". وقد تلقى «الإخوان» دعماً كبيراً من تركيا التي يُعتبر زعيمها الإسلامي الرئيس رجب طيب أردوغان إسلامياً طليق اللسان، ومن قطر التي تشكل مصدراً للدعم المالي. لكن عبد النور يلوم المعتدلين أيضاً على عدم توسيع نطاق تحالفاتهم ضد «الإخوان» ويقول: "كان يجب أن نبني كياناتٍ قادرة على إرساء التوازن... لمنع احتكارهم لعملية اتخاذ القرار".

ويبدو أن هذه المشاعر ضد جماعة «الإخوان المسلمين» مشتركة على نطاق واسع. ففي ليبيا، ينتقد إبراهيم الأصيفر، الذي كان عضواً في «الإخوان المسلمين» خلال الثورة الليبية، الجماعة على لجوئها السريع إلى التسلّح بعد الإطاحة بالقذافي. ويقول: "ارتكب «الإخوان» خطأً كبيراً خلال فترة الانتقال الديمقراطي. فقد راهنوا على الحرب أكثر من السياسة في البداية". ويضيف شارحاً أنه مع انهيار الحكم الفردي للقذافي، ملأت الأسلحة ليبيا وأصبحت الدولة رهينةً في يد الميليشيات العسكرية والدينية.

وقد تولى الأصيفر إدارة "مكتب الشباب والعلاقات العامة" التابع لـ «الإخوان المسلمين» خلال فترة انتسابه للجماعة، إلا أنه خضع لعملية تحوّلٍ إيديولوجي وأصبح يقدم الآن المساعدة في تشكيل حزب جديد هو "الحزب الديمقراطي" الذي لن يتخذ أي طابعٍ ديني أو عرقي أو إيديولوجي. ويقول الأصيفر: "نريد بناء دولة قانون وفق الأعراف الدولية. يجب استبعاد الإيديولوجيا الدينية من هذه العملية... نستمد شرعيتنا من القوانين". ورداً على سؤال حول ما إذا كان يمكن فصل الدين عن الدولة أجاب: "يجب أن يكون هناك فصل بين الإثنين". فإذا أراد رجال الدين "الانخراط في العملية السياسية، فعليهم خلع ثياب الدين وتنحية النصوص الدينية جانباً".

وشمل الدرس الرئيسي الثاني الذي استخلصه الناشطون الذين تمت مقابلتهم هو الاعتراف بالدور الجوهري الذي تؤديه الدولة والجيش في عملية الانتقال من نظامٍ سياسي إلى آخر. ففي ليبيا على سبيل المثال، ومع انهيار الجيش الذي لم يخضع إلا لأمرة القذافي، برزت حاجةٌ ملحّة إلى جمع الأسلحة وحل الفصائل المسلحة، لكن الرئيس الأول لـ "المجلس الوطني الانتقالي"، الذي كان بحكم الأمر الواقع رئيس الدولة، عمد إلى تشكيل المزيد من الفصائل. ويفيد الناشط غير الإسلامي الذي أصبح لاحقاً زعيماً لحزب "تحالف القوى الوطنية" وناشطاً في المنظمات غير الحكومية المعنية بعمليات الانتقال الديمقراطي السيد أكرم النجار بما يلي: "كلما تمكّن عشرون شخصاً من الوصول إلى [رئيس "المجلس الوطني الانتقالي"] مصطفى عبد الجليل، أخذوا توقيعه على قرار يسمح لهم بإنشاء كتيبة عسكرية".

وفي اليمن، أدى دعم صالح للحوثيين إلى تقسيم القوة الدفاعية في البلاد، مما أضعف قدرة الحكومة المعترف بها دولياً على محاربة الجماعة. وتعترف الدول بخلَف صالح، عبدربه منصور هادي، كرئيس شرعي إلا أن الناشطين يقولون إنه لا يوجد جيش ولا دولة، بل فقط حربٌ أهلية مستعرة تسلّح فيها إيران الحوثيين. ويقول الناشط اليمني المقيم في لندن براء شيبان: "يتم تحديد صميم أي دولة بناءً على احتكارها لاستخدام القوة. فإذا فقدت هذا الاحتكار... بغض النظر عن مدى عظمة مُثله العليا، وطموحاته العاليةً، وحركاته النشطة، فستنهار الدولة في نهاية المطاف إذا لم تتوفر المؤسسات الأساسية للدولة للإمساك بزمام الأمور. وهذا بالتحديد ما حدث في اليمن". وفي هذا المجال، أضافت المحامية اليمنية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمقيمة في المنفى في سلطنة عمان الناشطة هدى السراري: "الدولة ركيزةٌ أساسية في اليمن. نحن في اليمن نفتقر إلى الدولة. نفتقر إلى مؤسسات الدولة والنظام القضائي".

وكان الدرس الرئيسي الثالث الذي استخلصه الناشطون هو في مجال الدبلوماسية. ويقول أولئك الذين ساعدوا في قيادة الانتفاضات في البحرين واليمن إنهم فشلوا في التواصل مع المملكة العربية السعودية، وهي القوة الرئيسية في الخليج العربي. وكانت المملكة هي الحكم النهائي في هاتين القضيتين، حيث أرسلت قوات إلى البحرين لدعم القيادة السنية في قمعها للشعب ذي الأغلبية الشيعية. أما في اليمن، فساهم السعوديون في التوسط لمبادرةٍ خليجية تدعو الرئيس آنذاك صالح إلى التنحي، وتلبية الطلب الرئيسي للمتظاهرين، إلا أن هذه المبادرة منحت صالح الحصانة القانونية، مما أثار استياء الكثيرين.

ويرى النائب البحريني السابق مطر مطر أن الهدف من التواصل مع السعودية هو التفاهم معها على إرساء نظامٍ ملكي دستوري، ويقول: "أعتقد أن البحرين يمكن أن تكون مختبراً صغيراً يختبر فيه السعوديون ما ينجح وما لا ينجح". وتجدر الإشارة إلى أن كبار قياديي "جمعية الوفاق" التي ينتمي إليها مطر، وهي جماعة إسلامية شيعية معتدلة حلّتها الحكومة البحرينية، كانوا يسعون إلى تحويل النظام البحريني من نظام ملكي مطلق إلى نظام ملكي دستوري.

إلا أن هذا الاقتراح يثير تساؤلات: "هل ستنخرط الحكومة السعودية مع "جمعية الوفاق" إذا سُمح لها بالعمل من جديد؟ وهل ستتعاون مع "جمعية العمل الوطني الديمقراطي" اليسارية؟ نظراً لعدم ثقة الرياض بإيران ذات القيادة الشيعية، وتجربتها مع الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن، يبدو من غير المرجح أن ينجح هذا التواصل من جانب "جمعية الوفاق"، إلا أنه احتمالٌ في انتظار الاختبار.

ويشرح مطر قائلاً:

نريد إقناع السعوديين بأن التغيير يصب في مصلحتهم ... رأيت أن عدم قدرتنا على التواصل مع السعوديين كانت علامة فشل. لقد حاولتُ تحقيق ذلك مراراً على المستوى الشخصي، فهذه أولويتي. أفضّل أن أوجّه الرسائل إلى السعوديين كأهم [المتلقين] بالنسبة لي. سيكون من دواعي سروري أن تتسنى لي فرصة التحدث مع الباحثين السعوديين، ومع شخصٍ من الحكومة السعودية وإطلاعهم على وجهة نظرنا، والنظر في كيفية العمل لجذب وخدمة مصالح السعوديين والبحرينيين على حد سواء.

وينتقد اليمنيون، أنفسهم أيضاً بشأن فشل جهودهم الدبلوماسية. ويقول براء شيبان، بناءً على افتراض أن الدول الخليجية ستعارض أي تغييرٍ في اليمن، كان المتظاهرون المطالبون بالتغيير والحرية "معاديين للغاية، وأعتقد أن ذلك كان خطأ. فقد قرر الشباب مقاطعة كل المحادثات في إطار مبادرة «مجلس التعاون الخليجي». كنا نلتقي مع البريطانيين والأمريكيين ليوصلوا أفكارنا إلى السعوديين. كان يجب أن نحاول التواصل معهم [مباشرةً] ... لنطلعهم على مطالبنا ورؤيتنا لهذه العلاقة في المرحلة القادمة". إن غياب الاتصالات "مكّن الحوثيين من السيطرة على الرسالة [والقول] أن هذه الثورة ستكون في الأساس عدائيةً للغاية تجاه الأنظمة الملكية الخليجية". ثم لخّص شيبان فكرته في هذا الصدد قائلاً: "علينا التوصل إلى تفاهمٍ معيّن مع السعودية يمكن أن يسمح لنا بالاستمرار في عملنا كجمهورية اليمن، وهم في عملهم كالمملكة العربية السعودية. وكان من المفترض أن تتحسن عملية التواصل منذ عام 2011".

أما الدرس الرابع الذي استخلصه الناشطون، فهو أن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يكون على رأس أولوياتهم. ففي تونس على سبيل المثال، يشير الناشطون إلى أن فشلهم في تحسين الاقتصاد هو السبب الوحيد الأكبر لاستياء الجمهور من الثورة. ويقول أحد مؤسسي موقع "إنكفاضة"، حسام حجلاوي: "أعتقد أنه يجب إعطاء الأولوية القصوى للإصلاح الاقتصادي. فالديمقراطية تزدهر عندما يكون الاقتصاد جيداً. ولم تفِ الديمقراطية

بالوعود الاجتماعية والاقتصادية طوال عشر سنوات. فشلنا فشلاً ذريعاً في عكس تدهور الاقتصاد التونسي والفساد أو وضع حدٍ لهما، بل ازدادت الأمور سوءاً بالسرعة نفسها تماماً. إلا أن الناس كانوا أساساً غير مستعدين للقبول بذلك".

ويؤيد مطر مطر البحريني وجهة النظر هذه تماماً ويضع الإصلاح الاقتصادي على رأس قائمة أولوياته. ويقول: "سيحمل الإصلاح الاقتصادي أثراً إيجابياً على التحول الديمقراطي. ليس من الضروري البدء بالديمقراطية. لماذا لا نبدأ بكل ما هو ممكن؟ وإذا كان الإصلاح الاقتصادي مجدياً، فلنبدأ به. ولنترك الديمقراطية تتطوّر حيث لدينا قطاع خاص أكثر سلامة". ويضيف مطر أن القطاع الخاص، الذي يتطلب سيادة القانون في أي اقتصادٍ يعمل بشكلٍ جيد، إلى جانب فتح تقديم العطاءات على العقود، والنظام القضائي المستقل، "قد يكون عاملاً للتغيير".

ولكن هل من سبيلٍ لضمان ألا يؤدي الإصلاح الاقتصادي إلى تعزيز الأنظمة الاستبدادية؟ وهل من عناصر محددة في عملية الإصلاح الاقتصادي تساهم في الإصلاح السياسي أكثر من غيرها؟ إنه موضوعٌ يستحق البحث فيه. ويمكن لهذا النوع من الإصلاح بصورةٍ عامة أن يعزز الاستبداديين، كما هو الحال في الصين أو في مصر في عهد حسني مبارك، لكن لا جدال حول ضرورة الإصلاح الاقتصادي.

ويرى القادة الليبيون أيضاً أن الاقتصاد هو سر نجاح التحول الديمقراطي. فالواقع أن الكهرباء مقطوعةٌ 20 ساعة في اليوم، ولم يتقاضَ الموظفون الحكوميون رواتبهم منذ أوائل عام 2021، وحالياً يتخطى معدل التضخم نسبة 20 في المائة. ويقول إبراهيم الأصيفر في هذا الشأن: "كل ذلك جعل المواطنين العاديين يتذمرون من هذه الثورة ويتمنّون لو أنها لم تحصل قط. لقد بدأ المواطنون ... يفتقدون القذافي الذي وفّر لهم على الأقل الضروريات اليومية والاستقرار، حيث لم تكن هناك حروب ولا صواريخ تُقصَف على منازلهم أو ضربات بالطائرات الحربية".

الخطوات القادمة

يقول الناشطون المصريون إنه، على حد علمهم، لم يضع عشرات آلاف المصريين المنفيين أي خطط مهمة لمسار العمل السياسي المستقبلي، لكن العديد من المحادثات تجري حول كيفية الاتحاد والهدف الذي يجب تحقيقه. ويقول محمد سلطان حول هذا الموضوع: "نحن في تلك المرحلة التي يتحدث فيها الناس مع بعضهم البعض ونحاول إيجاد أرضية مشتركة، علماً بأن أوجه الشبه أكثر بكثير من الاختلافات، ونعمل معاً نحو الهدف المشترك". أما بسام بهجت فيرى أن أيمن نور هو أحد السياسيين الذين قد يحاولون تأسيس منظمةٍ مستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن أيمن نور هو نائب مصري سابق يدير قناة "الشرق" التلفزيونية كمنصة من إسطنبول، إلا أن الروابط التي تجمعه بـ «الإخوان المسلمين» قد تقف في وجه اضطلاعه بدورٍ قيادي في هذا المجال.

ويقدّر بسام بهجت، الناشط المصري الثاني من المصريَيْن الاثنيْن المشاركيْن في المقابلات، أن "مصر قد تحتاج إلى عشر سنواتٍ أخرى [تقريباً]" للتوصل إلى نظام ديمقراطي تمثيلي. أما سلطان فهو أكثر تشاؤماً، إذ يقول: "لا أظن أن النظام سيتغير في أي وقتٍ قريب". فلم يحقق المعارضون المقيمون في المنفى أي نجاحٍ يُذكر حتى الآن. ويضيف: "لقد فشلوا فشلاً ذريعاً حتى الآن في القدرة على تعبأة الجماهير والأشخاص في المنفى وتحريكهم تحت راية واحدة".

أما بالنسبة للبحرين، فتقول آلاء الشهابي عن زملائها المتظاهرين: "أشعر بخيبة أمل بعض الشيء، بمعنى أننا لم نشكّل مجموعاتٍ سياسيةٍ بديلة. فالجميع مشتتٌ وقابعٌ حول العالم. لم نحوّل هذه الطاقة أو الوعي إلى

مجموعاتٍ سياسيةٍ جديدة. ولا يساعدنا وجود عشرة من أفضل القادة في السجن. أفضل المفكرين هم أشخاص لم تسمعوا عنهم [وكذلك] كبار القادة السياسيين".

قد يكون هناك افتقار للتنظيم، إلا أن الأفكار قائمة. وتتوافق فكرة مطر مطر المتمثلة بالدفع نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي كأولويةٍ قصوى مع التفكير السائد في العديد من البلدان الأخرى، وهي فكرةٌ قد يدعمها المجتمع الدولي بسهولة. ويمكن للقطاع الخاص الجيد الإدارة أن يزدهر على أفضل وجه بدعمٍ من سيادة القانون، والقضاء الحر والفعال لتنفيذ القانون، ووجود هيئات رقابية لمكافحة الفساد. ويتطلب سياسةً شموليةً تضم النساء والفئات المهمشة والمواطنين الأجانب، وكل ذلك يعود بالفائدة على التطور الديمقراطي.

أما في تونس، فيطغى الإصلاح الاقتصادي على جدول الأعمال الحالي. ويشير الناشطون إلى أن الإخفاق في إجراء الإصلاح الاقتصادي لتحسين الحياة اليومية هو ثاني أكبر الأخطاء التي ارتكبتها القيادة المنتخبة في مرحلة ما بعد "الربيع العربي". أما الخطأ الأكبر فكان عدم تعيين القضاة في هيئة المحكمة العليا.

ويتمثل الهدف الآخر الذي أعلن عنه مطر مطر في بذل الجهود الدبلوماسية المنسقة لإقناع السعودية المجاورة للبحرين بأن هذه الدولة الصغيرة يمكن أن تشكل مختبراً للإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي يمكن أن ينطبق على السعودية ومنطقة الخليج. ويمكن لتحرير الاقتصاد من خلال تقليص دور الدولة بشكل كبير أن يكمّل أي انتقالٍ من النظام الملكي المطلق إلى نظامٍ ملكي دستوري.

ويعترف الناشطون اليمنيون أيضاً بالحاجة إلى توثيق الروابط بدرجة عالية مع القادة السعوديين للمساعدة على رسم معالم مستقبل اليمن. وتتمحور الضائقة اليمنية العميقة الحالية حول تمكين الثوار الحوثيين الذين، وفقاً لبراء شيبان، يدّعون امتلاك الحق الإلهي في حكم اليمن. وشرح قائلاً: "كان من الواضح أن الحركة الحوثية كانت تبدو دينية، حيث كان رئيسها يشير إلى نفسه على أنه "المختار". ووفقاً للعقيدة الحوثية، فهو من سلالة النبي. وهذه إيديولوجيا دينية وليس ديمقراطية". أما بالنسبة إلى ناشطي عام 2011، فيقول شيبان: "نريد جمهوريةً. ولن نعود إلى النظام الملكي أو الديني".

ويطالب أسامة الفقيه، الذي يراقب انتهاكات حقوق الإنسان في صنعاء، وكذلك ناشطين يمنيين آخرين بالمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي قبل "الربيع العربي" وخلاله وبعده. ويقول الفقيه في هذا الصدد: "المطلوب في الوقت الحالي هو تعيين هيئة تحقيق دولية لليمن لمعالجة هذه القضايا والعودة إلى الماضي قدر الإمكان لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وتحقيق بعض العدالة للضحايا".

وما الذي يريده السوريون؟ ربما عدم فقدان الأمل بشكلٍ أساسي. وقال الصحفي المقيم في إدلب ماجد عبد النور حول هذا الموضوع: "متى ثارت الشعوب العربية، وكسرت حاجز الخوف، وعندما يتوقف خوفها من الطغاة والظالمين، وتيقّنت أن الحرية هي الهدف، فسوف تستمر. نعم، لقد تم قمع الثورات العربية، لكن من المؤكد ستكون هناك موجةً جديدة من "الربيع العربي". إنها آتيةٌ لا محالة، ولن يتمكن أحدٌ من إيقافها. "الربيع العربي" هو قطارٌ غادر بالفعل، وسيصل بلا شكّ إلى المحطة النهائية".

المؤلف

روي غوتمان هو زميل مشارك في معهد واشنطن، وصحفي حائز على "جائزة بوليتسر" حيث كتب عن الحرب وجرائم الحرب والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى "جائزة بوليتسر"، التي فاز بها في عام 1993، حصل غوتمان على "جائزة سيلدن رينغ" للتقارير الاستقصائية، وشارك لاحقاً "جائزة جورج بولك" للتقارير الأجنبية مع زملائه في "ماكلاتشي" على تدوينهم تعقيدات الحرب الأهلية في سوريا. وقام بتأليف وتحرير العديد من الكتب، من بينها "كيف فوتنا القصة، أسامة بن لادن وطالبان واختطاف أفغانستان".

أمضى غوتمان خمس سنوات يقدم تقارير عن الشرق الأوسط كرئيس لمكتب "ماكلاتشي" في بغداد ومدير مكتب الشرق الأوسط حيث كان مقره في اسطنبول. وسابقاً، فازت تقاريره عن التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، والتي شملت الوقائع الأولى الموثقة عن معسكرات الاعتقال التي يديرها الصرب، بـ "جائزة بوليتسر" للتقارير الدولية لعام 1993، و"جائزة جورج بولك" للتقارير الأجنبية، و "جائزة سيلدن رينغ" للتقارير الاستقصائية. وفي عام 2013، شارك غوتمان "جائزة جورج بولك" للتقارير الأجنبية مع زملائه في "ماكلاتشي" على تدوينهم تعقيدات الحرب الأهلية في سوريا.

غوتمان هو مؤلف كتاب "دبلوماسية الموز" (1988) و "شاهد على الإبادة الجماعية" (1993)، وشارك في تحرير "جرائم الحرب: ما يجب أن يعرفه الجمهور" (الطبعة الثانية، 2007). وقد نُشر بحثه "كيف فوتنا القصة، أسامة بن لادن وطالبان واختطاف أفغانستان" في طبعة ثانية في عام 2013 من قبل مطبعة "معهد السلام الأميركي". وهو أيضاً زميل مشارك أقدم في "معهد رويال يونايتد للخدمات" في لندن.

أبرز المقتطفات من المقابلات

مطر مطر (البحرين)

- "لم نشهد أي تقدم في أي من المخاوف الرئيسية والقضايا الملحّة للحركة المؤيدة للديمقراطية".
- "كنّا [الحركة المؤيدة للديمقراطية في البحرين] نتحدث عن الديمقراطية كحقٍّ لنا، إلا أننا لم نولِ الكثير من الاهتمام لإمكانية تحقيق هذه الديمقراطية...لقد بالغنا في تقديرنا للأثر الذي يمكن أن يحققه مجتمع حقوق الإنسان".
- "أعتقد أن المسألة الأكثر أهمية تتمثل في كيفية التوصل إلى صيغةٍ للتغيير السياسي لا تهدد السعوديين".
- "رأى الشيخ علي سلمان [رجل دين بحريني شيعي وعضو في "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" المحظورة] أن النظام الملكي الدستوري سيحقق الاستدامة للعائلات الحاكمة كافة على المدى البعيد، وأنه السبيل الوحيد الذي يضمن مستقبلاً مستداماً للسعودية. أنا أوافق الشيخ علي سلمان الرأي تماماً، وأعتقد أنه يمكن للبحرين أن تشكّل مختبراً صغيراً يكتشف السعوديون من خلاله ما ينجح وما لا ينجح".
- "الاستقرار أهم من الديمقراطية".
- "لا أريد الديمقراطية من خلال الفوضى...أفضّل الإصلاح التدريجي مع تجنُّب المواجهة".

- "إذا كان الإصلاح الاقتصادي ممكناً، فلنبدأ به ونحافظ على تطور الديمقراطية لأن لدينا قطاعاً خاصاً أكثر صحة وبيئة اقتصادية أقوى".
- "أتذكر أنه عندما كنتُ مرشحاً للانتخابات [لمجلس النواب البحريني] قبل عشر سنوات، وكنت ألتقي الناس، لم يسألوني كثيراً عن الحقوق السياسية أو حقوق الإنسان أو السجناء السياسيين. كان تركيزهم على الإسكان: «ما الذي ستقدّمه لنا من حيث الإسكان والمدارس والتعليم؟ ما الذي ستفعله حول الوظائف؟»"
- "على الولايات المتحدة أن تؤمن بأن الديمقراطية في الخليج تصب في مصلحتها .... فاستخدام السعوديين كواجهة ضد إيران بينما تفكر في الإصلاحات الاقتصادية وحقوق الإنسان - فهذان أمران لا يتماشيان".
- "أنا متفائل بأن الأمور ستسير في الاتجاه الصحيح".

آلاء الشهابي (البحرين)

- "حملة القمع تخطّت جميع توقعاتهم...فقد دخل فردٌ واحد من كل عائلة السجن".
- "خمسون في المائة من المتظاهرين كنّ من النساء، وكنّ منفتحات وخرجن إلى الشارع بأعدادٍ كبيرة".
- "لم يكن هناك احتمال أن أي تغييرٍ في التحرّكات، على ما أعتقد، كان سيغير النتيجة".
- "لقد كان حقاً عنفاً لم نختبره أو نشهده من قبل. لم يكن أمراً يستهان به. لقد رأيت الكثير من الجثث".
- "الناس يعرفون أسماء المعتدين عليهم...فبلادنا صغيرة للغاية. كل من تتحدثْ إليه يعرف اسم الشخص الذي استجوبه وعذّبه".
- "تعتمد الحكومة على أدواتٍ أخرى بقدر ما تعتمد على العنف. فقد اعتمدت بشكلٍ كبير على وسائل الإعلام التابعة لها وعلى الموالين لها. وكان هناك استقطاب اجتماعي حاد استُخدِم لتفريق الشعب بين سنة وشيعة".
- "[عندما] وصل الناس إلى قصر الملك، أذكر أنني كنت أقف في الخارج مع الصحفيين، وقلت في نفسي أن هذا الباب هو الذي يفصلنا عن السلطة. وإذا لم يكن هؤلاء الناس متحضّرين للغاية وكسروا هذا الباب، لكنّا فعلياً قد استولينا على عرش البلاد".
- "لم ترد قط كلمة *جمهورية* على لسان أحد في منطقة الخليج".
- "لقد خاب ظني بجيلي بعض الشيء، بمعنى أننا لم نشكّل مجموعاتٍ سياسيةٍ بديلة. فالجميع منتشرون حول العالم. وكان الجميع يتجمعون نوعاً ما ويحاولون العودة إلى وظائفهم القديمة لكسب رزقهم".
- "كمشروعٍ سياسي، عليك أن تكون على درايةٍ بالهدف الذي تكافح من أجله... نعرف أشياء غامضة عن الحريةً وإنهاء القمع والفساد. ولكن ما الذي سنفعله إذا وصلنا إلى السلطة؟"
- "إذاً لماذا لم يظهر القادة الجدد؟ إنّ أفضل المفكّرين بأجمعهم يقبعون في السجن حالياً".

بسام بهجت (مصر)

- "يوجد حالياً العديد من الأشخاص الذين يهمّهم تشكيل حكومةٍ ديمقراطية أكثر مما كان عليه الحال قبل عام 2011، على الأقل في مصر".

- "[ليس من الضروري] التظاهر كل أسبوع أو في كل مناسبة. [الأهم] هو التظاهر والاحتجاج بشكلٍ استراتيجي، والعمل على بناء قواعد جماهيرية متّسقة".
- "أعتقد أن الناس في المنفى هم الأشخاص الذين تعلّموا دروساً يجب الاستفادة منها. فالكثيرون من بينهم يسعون إلى تحسين تحصيلهم العلمي وصقل مهاراتهم. لذلك، قد تأتي مرحلة ما يكون فيها للأشخاص المنفيين بعض التأثير".
- "سنأخذ وقتنا، ولكننا سنضع قوانيننا الخاصة حول كيفية إدارة حكومة بطريقة ديمقراطية".
- "أمامنا عاملا خطر رئيسيان، هما: الإسلاميون السياسيون الذين يتحوّلون إلى ضحايا ولكنهم ما زالوا يتلقون بعض الدعم من الشارع، وقوات الأمن التي ليس من السهل تقديرها".
- قد تستغرق [الديمقراطية في مصر] عشر سنوات [تقريباً]".
- "يكتسي العامل الأجنبي أهميةً كبيرة جداً في حالة مصر. فالضغوط الأجنبية هي التي تحافظ في الواقع على سلامة الكثير من الأشخاص وحريتهم [في مصر]".
- "كوني ليبرالية يعني أنني أقبل واقع أن إسرائيل هي دولة، وأنني أحترم الأشخاص من جميع الأديان".

محمد سلطان (مصر)

- "بلد يبلغ عدد سكانه 105 ملايين نسمة، وبمعدل نمو [سنوي] 2.3 في المائة - بلد كهذا، بهذه الطاقة الشابة، لا يمكنك حبس سكانه إلى الأبد".
- "[الوضع في مصر] اليوم مزرٍ كما كان من قبل. إنه أسوأ بكثير مما كان عليه قبل حقبة «الربيع العربي»".
- "الجهاديون هم الوحيدون الذين سُمح لهم بدخول زنزانتي باستثناء الحرّاس والمسؤولين".
- "هذه هي السجون نفسها التي ... ولّدت تنظيم «القاعدة»، والذي أنجب بدوره [تنظيم «الدولة الإسلامية»]. إلا أن الوضع اليوم أسوأ بكثير.
- "شكّل [الرئيس السوري بشار] الأسد مثالاً احتذت به كل هذه الأنظمة الاستبدادية، التي تكرر جميعها بطريقةٍ ما أسلوب الأسد، حيث تقضي على المعارضة المعتدلة باستخدام القوة المفرطة، ومن ثمّ تطلق سراح المتطرفين لتدّعي بعدها محاربة الإرهاب".
- "نفّذ الأسد هذا السيناريو ببراعةٍ كبيرة، وقد عمد إلى قتل أكثر من خمسمائة ألف سوري باسم محاربة الإرهابيين".
- "إذا كان لدي أي سلطة في ذلك الوقت وكان بإمكاني الرجوع في الزمن، لكنت قد فعلت أولاً وقبل كل شيء كل ما في وسعي للحرص على ألا يكون الإسلاميون السياسيون في طليعة أي نوع من الواقع السياسي [المستقبلي] في البلاد".
- "والدي في السجن بسبب نشاطي في مجال حقوق الإنسان في واشنطن".
- "لستُ ساذجاً، ولكنني أؤمن بالناس، وأعتقد أنه إذا واصل الناس الحوار، ومشاركة تجاربهم، وإظهار مكامن ضعفهم فيما يخص المآسي الماضية، يمكننا العمل على الحد من أي مآسٍ مستقبلية".
- "نحن نسعى مع أعضاء التحالف والمجتمع المدني إلى الإفراج عن السجناء السياسيين كشرطٍ لصرف مبلغ 75 مليون دولار من [المساعدة العسكرية الأمريكية إلى مصر] البالغة 1.3 مليار دولار.

أكرم النجار (ليبيا)

- "النزاعات التي نشهدها اليوم هي صراعاتٌ تاريخية نشبت في الحرب الأهلية الليبية في ثلاثينيات القرن المنصرم".
- "لم أغادر ليبيا طوال السنوات العشر الماضية. لقد مررت بكل الظروف الصعبة التي عاشها شعبنا".
- "من المقدّر لليبيين أن يعيشوا معاً في بلدٍ واحد".
- "نشهد جولاتٍ من الحروب وبعدها الحوارات التي كان من المفترض أن تحصل في خمسينيات القرن المنصرم، وليس اليوم".
- "يتعين على الجهات الفاعلة كالقبائل والفصائل المسلحة والأحزاب السياسية أن تتفق على مشروعٍ واحد. ومتى تحقق هذا الاتفاق لن يكون من المهم مَن ينفذ هذا المشروع".
- "كان من الضروري تحميل بعض الأشخاص المسؤولية عن سلوكهم، وليس عن انتماءاتهم".
- "أنا ضد تكرار تجارب الآخرين، ولكن يمكننا استخلاص الدروس من تجربة رواندا في عدة مجالات".
- "لقد مضى زمن الهويات السياسية الثابتة ... فالطريق الذي ستقوم ببنائه لا يتطلب أي إيديولوجيا محددة، وهو الأمر بالنسبة إلى المستشفى التي ستقوم ببنائها".
- "أعتقد أن [تنظيمَي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية»] هما سرطانان غريبان عن مجتمعاتنا وبيئتنا.... لا أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك أي تواصلٍ بين شخصٍ يؤمن بدولة ديمقراطية حديثة ومثل هذه الجماعات".
- "أنظر أنا و[صديقي الإسلامي إبراهيم الأصيفر] إلى ليبيا من المنظور نفسه. فكلانا يرى أن هناك حاجة إلى وضع حدٍ لهذا الاستقطاب، وقد نجحنا في إرساء التواصل بين حزبَينا".

إبراهيم الأصيفر (ليبيا)

- "يفتقد الناس النظام الدكتاتوري القديم لأنهم فقدوا الضروريات الأساسية للحياة وأصبحوا يعيشون في معاناة".
- "قد لا يلاحظ المواطن العادي [بروز الحريات الفكرية الجديدة] بسبب انتشار الأسلحة وتفشي الفوضى والميليشيات، إلا أن هذه الحريات تشكل إنجازاً فعلياً حققته الثورة".
- "علينا أن نتعلم أساسيات الخلاف. وليس من الضروري أن يخسر طرف ليربح طرف آخر. هناك مثل عربي يقول: "ما لا يمكن الحصول عليه ككل يجب ألا يتم تجاهله بالكامل".
- "عندما نتحدث عن الأزمة في ليبيا، لا يمكن لأي طرفٍ أن يدّعي البراءة. فالجميع ساهم في الأزمة بشكلٍ أو بآخر".
- "عندما ننزع السلاح من العملية السياسية، فعندئذ يمكننا القول إن «الربيع العربي» قد أتى بثماره [في ليبيا]".
- "عملية صنع القرار [في ليبيا] بدأت تحدث في عواصم ودول أخرى".
- "ساهم المجتمع الدولي في نجاح الثورة، إلا أنه لم يساهم في نجاح الدولة".
- "أنا شخصياً عضو في [«الإخوان المسلمين»]، ولكننا ننظر حالياً في إنشاء حزبٍ جديد نطلق عليه «الحزب الديمقراطي». نحن مجموعةٌ من «الإخوان المسلمين» الذين يمرّون بعملية تحوّلٍ إيديولوجي

حقيقي. ولن يكون الحزب دينياً أو عرقياً أو إيديولوجياً، بل هو مجرد حزبٍ سياسي يراهن على العملية السياسية وحدها لحل الأزمة الليبية".

- "اكتسب معتنقو الإسلام السياسي بشكلٍ عام وعياً سياسياً أكبر. وسيكون سلوكهم مختلفاً تماماً إذا ما اعتمدنا عمليةً ديمقراطية حقيقية".
- "أعتقد أننا بحاجة إلى نظامٍ يحترم القانون، سواء كان الشريعة أو غيرها".

ماجد عبد النور (سوريا)

- "لدينا نظامٌ مبني بالحديد والنار ويقوم على ستة عشر إدارة أمنية مختلفة".
- "أعتقد أن كسر جدار الخوف هو الإنجاز الأكبر الذي حققته الثورة السورية، بصرف النظر عن نتائجها".
- "شكّل تسليح الثورة كارثةً دفعت الكثيرين من الثوار السلميين إلى الانسحاب. لقد افتقدنا هؤلاء الأشخاص في الثورة".
- "إلا أنني وفي مرحلةٍ معينة تقبّلت هذا التسليح لأن حياتنا كانت بخطر".
- "كان يجب استبعاد «الإخوان المسلمين» عن الثورة.... كان يجب أن نوسّع التحالفات ونحقق توازناً أكبر. كان يجب أن نبني كياناتٍ قادرة على إرساء التوازن مع «الإخوان المسلمين».
- "لو أغلقنا سوريا وأوقفنا أي دعم خارجي - سواء للنظام أو للمعارضة - لكانت الثورة السورية قد نجحت منذ اليوم الأول".
- "لو كانت الثورة سلميةً، لكان بشار [الأسد] قد هزمها ولكن دون بلوغ هذا المستوى من الدمار والخراب والنزوح. لذلك، استناداً إلى هزيمتنا العسكرية، يمكنني القول إنني أفضل الثورة السلمية".
- "كل الدول العربية تحلم بالديمقراطية".
- "ستكون هناك بالتأكيد موجةً جديدة من «الربيع العربي».... «الربيع العربي» هو قطارٌ قد غادر وسيصل حتماً إلى وجهته النهائية".
- "اليوم يُنظَر إلى الولايات المتحدة بنظرةٍ سلبية على أنها دولة براغماتية تدعم الديمقراطية في مكانٍ واحد والاستبداد في مكانٍ آخر".
- "كان يتعين على الولايات المتحدة قبل كل شيء أن تتوقف عن النظر إلى المنطقة من منظور إسرائيل".
- "لم يأتِ تطبيع العلاقات مع إسرائيل نتيجة «الربيع العربي»، بل نتيجة التوسع الإيراني في المنطقة".
- "لا يمكن للتطبيع أن يساهم في إحلال الديمقراطية لأن الأنظمة التي طبّعت علاقاتها مع إسرائيل هي أنظمة ديكتاتورية".

منى الفريج (سوريا)

- "كان التسليح المبكر [للثورة]...لا أريد أن أقول خطأً، بل جهلاً".
- "نسي الناس روابطهم الأصلية مع بعضهم البعض كأصدقاء وجيران وزملاء، وبدأوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أكراد أو علويون أو دروز".

- "انتَظَر المجتمع الدولي ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة، قبل أن يتدخل لخوفه على نفسه فقط".
- "لم يكن للفصائل المسلحة قادة سياسيون. لم يكن قادتها من خريجي الجامعات، أو المتعلمين. لم يفهموا معنى السلطة".
- "حرصتُ على المشاركة في التظاهرات منذ بداية الثورة رغم اعتراض بعض الشباب تعبيراً عن الوصاية الذكورية. فكانوا يقولون لي: "أنتِ فتاة وقد يتم اعتقالك".
- "في أيلول/سبتمبر [2014]، عندما قررتُ البقاء في الرقة، كان زعيم تنظيم «الدولة الإسلامية» أبو بكر البغدادي قد أعلن الخلافة بالفعل. وكتبتُ على حسابي الخاص على فيسبوك «خليفة، أنت ابن [كلب]؟»".
- "داهم تنظيم «الدولة الإسلامية» منزلي عند الساعة الثامنة مساءً... أقامت النساء حاجزاً بأجسادهن بالقرب من السلالم لمساعدتي على الهروب. تسلّقتُ المبنى ثم قفزتُ إلى داخل منزل جيراننا. كسرتُ ساقي".
- "اليوم، تسير «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» التي يقودها الأكراد على خطى النظام، وتستخدم التكتيكات القمعية نفسها".
- "لسوء الحظ، يساعد الأمريكيون هذه السلطة القمعية [«الإدارة الذاتية»]. الأمريكيون لا يطالبون بإجراء الانتخابات، حتى على المستوى المحلي".
- "تضر «وحدات حماية المرأة» الكردية بالمرأة أكثر مما تساعدها".
- "في الوضع الحالي، وفي ظل غياب الإرادة الدولية بتحقيق التغيير في سوريا، أعتقد أننا سنبقى مشرّدين ولن تترك أحلامنا صفحات منصات التواصل الاجتماعي".

حسام حجلاوي (تونس)

- "تشكّل تونس قصة نجاحٍ نسبي، لذا فهي تعطي الأمل بإمكانية إرساء الديمقراطية في الدول العربية. وهذا في حد ذاته، حتى لو تحقق في مثال واحد [دولةٍ واحدة] فقط، يُعد إنجازاً كبيراً".
- "تراودني الشكوك دائماً بشأن التنبؤ بالمستقبل".
- "«الربيع العربي» هو مصطلحٌ غامض للغاية، إذ يشير إلى موجةٍ في الأساس. ولكن الدوافع والحوافز والسياقات تختلف بشكلٍ كبير بين بلد وآخر، لذلك كنت حذراً جداً حول استخدام هذا المصطلح منذ البداية، ولم أستخدمه مطلقاً في كتاباتي أو في أي موضوع آخر".
- "كبرتُ وأنا أعتقد أنه أنه لا يوجد سبيل لتحقيق أي تغيير. كان من المستحيل تخيُّل تونس خارج نطاق نظام [بن علي]... إلا أن طريقة التفكير هذه لن تعود أبداً... الأطفال الذين يكبرون اليوم لا يعرفون معنى الدكتاتورية أساساً".
- "العدو الأكبر لبناء أي نظامٍ ديمقراطي هو الفوضى".
- "بعد أن بنينا النظام [الديمقراطي في تونس]، كان علينا معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ذلك لم يتحقق أبداً بسبب الافتقار إلى النضوج الكافي والنظام القضائي المناسب واستشراء الفساد. كان انتباه الناس مشتتاً للغاية بسبب العديد من القضايا في الوقت نفسه بسبب عدم تسوية معظم النقاشات القائمة.... عندما يكون النقاش مفتوحاً حول المواضيع كافة وتكون جميع الخيارات متاحةً، لن يحظى أي موضوع بالأولوية".

- ما هي مصادر إلهام النخبة السياسية لدينا؟ ... ليست لدينا علاقات وثيقة مع الاقتصادات الحرة والليبرالية مثل معظم دول أوروبا الشرقية خلال ثمانينيات القرن المنصرم".
- حول الطريقة التي يمكن فيها للولايات المتحدة أو يتعين عليها دعم الديمقراطية في تونس: "على التغيير أن يأتي أحياناً من الداخل. يمكنك إلهام هذا التغيير أو المساعدة على تحقيقه، ولكن يجب أن يأتي من الداخل".
- "إنّ نفس الجدول الزمني الذي مارس الضغط على النظام البرلماني الذي بنيناه سوف يؤدي إلى انهيار [الرئيس قيس سعيد]. وأنا أتوق لذلك".

محمد أمين السعيداني (تونس)

- "مرّ على بلادنا تسع حكوماتٍ في السنوات العشر الماضية".
- "قادة الأحزاب السياسية ضعفاء. وهم مسنّون من حيث العمر والوعي".
- "غالبية الذين تم ترشيحهم كوزراء [بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي] كانوا يشغلون مناصب في الحكومات السابقة. وقد ترشحوا لمناصب أكثر أهمية على الرغم من فشلهم في الماضي".
- "كان هناك نقصٌ في الآليات اللازمة لتنفيذ مواد الدستور. واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف ضد النساء والصحفيين أيضاً.... إنّ الدستور مثالي من الناحية التشريعية، ولكن لا يتم الالتزام بمواده من الناحية العملية".
- "كنت أول من أشعل شرارة المظاهرات السلمية والمدنية والاجتماعية".
- "أسقطت الاحتجاجات النظام، وأعقبها تأسيس مجلسٍ وطني وصياغة دستورٍ جديد. كان عمري ثمانية عشر عاماً فقط خلال جميع تلك الأحداث".
- "عملتُ مع خمسة وزراء على مبادراتٍ مختلفة. بعد 25 تموز/يوليو [2021]، تم وقف صرف رواتبنا بشكلٍ تعسّفي. ولم يتم تقديم أي تفسيرٍ لما حصل".
- "لم يحصل ذلك لي وحدي. فقد توقف صرف رواتب [النواب] واتُخذت إجراءاتٍ أخرى بحقهم".
- "بدأتُ أفقد الثقة بأن التجربة التونسية يمكن أن تكون مختلفةً عن تجارب الدول العربية الأخرى".
- "أجد نفسي معزولاً على الرغم من عدم وجود أي وثيقة رسمية تفصلني من منصبي في [وزارة الشؤون المحلية والبيئة]. لقد حُرمت من كل الامتيازات. أجد نفسي اليوم على هامش الأحداث السياسية وعرضةً للانتقام والتجويع".
- "لا يمكن أن ينجح ذلك إلا بدعمٍ عربي ودولي".

أسامة الفقيه (اليمن)

- "من الأمور الإيجابية التي تحققت كان إعطاء الناس المنصة والمساحة للتحدث والتعبير عن أنفسهم، وبالتالي زيادة الوعي السياسي لديهم. وهذا الجانب فقط - إذا كان المجال الإيجابي الوحيد لـ «الربيع العربي» في اليمن - كافٍ في الوقت الراهن".

- "اختبرت ثورة عام 2011 فعالية المجتمع المدني في قيادة التحول الذي طالب به الشعب. ومن وجهة نظري، فشل المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق مطالب وتطلعات المجتمع بسبب عوامل سياسية واجتماعية وجيوسياسية مهمة كانت قائمةً قبل اندلاع الثورة بفترة طويلة".
- "يشكّل الافتقار إلى المساءلة جزءاً كبيراً مما كان يحدث في اليمن حتى قبل عام 2011، ولكن بشكل خاص مع اندلاع النزاع المسلح".
- "المطلوب في الوقت الحالي تعيين هيئة تحقيق دولية لليمن لمعالجة هذه [الانتهاكات لحقوق الإنسان] والعودة إلى الماضي بقدر الإمكان من أجل محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وتحقيق بعض العدالة للضحايا".
- "من الضروري أن ينظر المجتمع الدولي إلى اليمن من منظور التنمية الإنسانية بدلاً من عدسة الأمن والاستخبارات".
- "ليست هناك أيدٍ نظيفة في اليمن".
- "بين عامَي 2017 و2020، ساهمنا نحن [المنظمة غير الحكومية «مواطنة»] في الإفراج عن أكثر من ستمائة من المحتجزين تعسفياً والمختفين قسرياً".
- "إذا مشيتَ في الشارع وسألت الناس عن مطالبهم، فإن الأغلبية ستقول إنهم يريدون إنهاء هذا الصراع المسلح. فهم منهكون ومتعبون للغاية، ويريدون وضع حدٍ لهذه المأساة".
- تعرّض فريق [منظمة «مواطنة»] لأكثر من خمس عشرة حالة اعتقالٍ تعسّفي في الميدان، وحصل معظمها وليس جميعها على يد الحوثيين".

هدى السراري (اليمن)

- "عادةً يخوض الناس الحرب أولاً ومن ثمّ يجلسون إلى طاولة الحوار. أما نحن في اليمن، فأجرينا الحوار ثم خضنا الحرب بعد ذلك".
- "تقدم منظمات المجتمع المدني في اليمن اليوم أداءً جيداً، لدرجة أنها تؤدي دور الدولة".
- "ليس اليمنيون هم من يقاتلون، بل السعودية وإيران هما من تتقاتلان على الأراضي اليمنية".
- "كل هذه الحوارات التي يجريها المجتمع الدولي مع الحوثيين عديمة الجدوى ... إذا لم يكن هناك ضغط حقيقي على الحوثيين فلن يكون هناك أمل لليمن".
- "يشاهد المجتمع الدولي إيران وهي تزوّد الحوثيين بالمال والسلاح، إلا أنه غير قادر على وقفها".
- "نشهد اليوم تقارباً بين إيران ودول الخليج ... لكن قضية اليمن غير مطروحة. وإذا تم التوصل إلى اتفاق بين إيران والسعودية، فسوف تترك السعودية اليمن وتسلّمه للحوثيين".
- "إنّ الجيش الذي يحارب الحوثيين لا يتقاضى رواتب. وهناك عدد كبير من الموظفين المدنيين في شمال اليمن لم يتلقوا رواتبهم منذ عام 2016".
- "علمنا بشأن شبكةٍ من السجون السرية التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة.... ووثّقنا الآلاف من حالات الإخفاء القسري وتمكّنّا من إطلاق سراح أكثر من 250 معتقلاً".
- "لم يخضع حتى اليوم أي سجين للمحاكمة. إنهم متهمون بالإرهاب، ولكنهم ليسوا إرهابيين ...[كل ما في الأمر أنهم] كانوا ضد المشروع الإماراتي في اليمن".

- "لم تتم إحالة [المحتجزين] إلى التحقيق أو المحاكمة، بل خضعوا للتحقيق على يد قادة في الجيش الأمريكي. واكتشفنا لاحقاً أن هؤلاء القادة كانوا من شركة «بلاك ووتر» (Blackwater) [شركة الأمن الأمريكية الخاصة والمغلقة حالياً]. ووردت تقارير حول انخراط هذه الشركة في مخيم التحالف في الإمارات العربية المتحدة".

براء شيبان (اليمن)

- "لم تنتهِ القصة بعد...فهي لا تنتهي إلا عندما تستسلم".
- "اعتبرَ العديد من المراقبين أن هذه الحقبة ستتّسم ببروز المنظمات الإرهابية والمتطرفة، إلا أننا رأينا جيلاً مختلفاً. رأينا جيلاً يتطلع إلى الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والمساءلة".
- "قد يكون صحيحاً أن اليمنيين وحدهم قادرون على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، إلا أنه من المؤكد أن هناك العديد من الجهات الفاعلة الخارجية التي قد تستغل القوى القائمة في اليمن لخدمة أجنداتها الخاصة".
- "لم يرَ أحدٌ أن الحوثيين كان لديهم خططهم الخاصة. اعتقد الجميع أنهم [أنفسهم] سيستغلون [الحوثيين]، ولكن كان لديهم خططهم الخاصة".
- "إنها ليست مجرد حرب بالوكالة. إنها حربٌ أهلية. إذا قررت السعودية تمويل الحوثيين، لاندلعت الحرب أيضاً".
- "سواء شئنا أم أبينا، ستبقى السعودية دولةً مجاورة لنا، وعلينا التوصل إلى شكل من أشكال التفاهم معها".
- "لم يفرض [المجتمع الدولي] أي عقوباتٍ على [الرئيس اليمني السابق علي عبدالله] صالح وعبد الملك الحوثي إلا بعد استيلاء الحوثيين على العاصمة. كنا بحاجةٍ إلى هذه العقوبات قبل وقوع الكارثة وليس بعدها".
- "شكّل «الحوار الوطني» إلى حد بعيد التجمّع الأكبر والعملية الأكثر شموليةً في تاريخ اليمن... وقد تم التوصل إلى إجماع. كانت هناك حاجة إلى إجماع 75 في المائة من جميع الأطراف للمصادقة على أي قرارٍ في إطار «الحوار الوطني»".
- "في اليوم الذي اتخذ فيه [الرئيس الأمريكي السابق باراك] أوباما قرار عدم التدخل [في سوريا]، وبدا أن الروس ونظام الأسد كانوا بمنأى عن أي ردٍّ، قال أحد المسؤولين لدى صالح لهذا الأخير «أعتقد أننا مستعدون للعودة إلى السلطة»".
- "بدأنا [نحن المتظاهرون في ساحة التغيير] بتنظيم دورات من خلال جلب المصورين المحترفين لتعليم التصويرالفوتوغرافي. وكلّما نُظّمت مظاهرة، كان المتظاهرون يعودون إلى المركز الإعلامي ويرسلون المواد إلى جميع وسائل الإعلام".

"غادرت الأسرة اليهودية اليمنية الأخيرة اليمن بعد ثلاثة آلاف عام في آذار/مارس 2021".